الفصل الثانى

نظريـة الانتـاج

المبحث الأول: عملية الانتاج وعناصر الانتاج

المبحث الثانى: علاقات العرض ومرونة العرض

المبحث الثالث: تـــوازن المنتـــج

المبحث الأول

عملية الانتاج وعناصر الانتاج

يتناول المبحث الأول شرح عملية الانتاج وعناصر الانتاج فى ثلاثة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: ماهية الإنتاج وشروط عملية الانتاج.

المطلب الثانى: عناصر الإنتاج.

المطلب الثالث: خصائص العملية الانتاجية فى العصر الحديث.

المطلب الأول: ماهية الإنتاج وشروط عملية الإنتاج:

الإنتاج هو النشاط الأساسي الذي يحقق الإشباع والرخاء للمجتمعات والأفراد. ولقد بحث الاقتصاديون منذ فترة طويلة المقصود بعملية الإنتاج وسوف نقوم فيما يلي بالتعرف على هذا النشاط الانسانى. ويعرف الإنتاج بصورة عامة بأنه تحويل الأشياء من صورتها الحالية إلي صورة أخري أقرب إلي أو أكثر قدرة علي إشباع منفعة. وتتم عملية التحويل هذه بإحدي طرق ثلاث هي: عمليات تحويلية، وزمانية، ومكانية.

وسوف نتناول فى هذا المبحث عملية الانتاج وشروطها وأثر تقسيم العمل فى تطور اقتصاد المبادلة.

أولا: عملية الإنتاج وشروطها:

لاتوجد الموارد الاقتصادية المختلفة دائما في الطبيعة بحالة يمكن استخدامها مباشرة لإشباع حاجات الإنسان، فلابد من تدخل المجهود الانسانى، أى العمل البشرى لكي يجعل تلك الموارد في حالة صالحة لمقابلة حاجات الأفراد البشرية، وهي تبدأ في شكل علاقة مزدوجة تتضمن علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، فجوهر عملية الإنتاج هو أنها علاقة بين الإنسان والطبيعة لانتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات، ويتم ذلك باستخدام الإنسان أثناء العمل لادوات عمل صنعها من أجل تحويل الأشياء موضع العمل إلى منتجات صالحة لإشباع الحاجات. هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الإنسان والطبيعة. والانسان عن طريق عمله يتعامل مع قوى الطبيعة ويخضعها لسيطرته.

غير أن الإنسان لايقوم بصراعة هذا مع الطبيعة وحدة بمفرده، بل فى جماعة فى مجتمع، فهو لايستطيع فى الواقع أن يحفظ وجودة إلا من خلال وجود الآخرين، ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية. علاقة الإنسان مع أخيه الإنسان تبرز من خلال عملية العمل الاجتماعي فى محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على الموارد اللازمة لإشباع حاجات الجماعة وأفرادها، وعمل كل منهم للأخر يتم ضمن تقسيم العمل الذي يفضله، ويتخصص الأفراد فى أنواع معينة من العمل. وعملية الإنتاج الاجتماعي تستلزم توافر ما يطلق علية القوى الاجتماعية.

ثانيا: تقسيم العمل وتطور اقتصاد المبادلة:

(أ): تقسيم العمل ودورة فى نشأة اقتصاد المبادلة:

تقسيم العمل يعتبر من أهم الظواهر التي تميز النشاط الاقتصادي ويمكن اعتباره ظاهرة عامة للحياة الاجتماعية، وليس ظاهرة اقتصادية فقط، على أن اهميته تظهر أكثر فى المجالات الاقتصادية.

ورغم أن التخصص وتقسيم العمل كان موضع اهتمام كثير من المفكرين عبر مراحل التطور الاقتصادي الذي عرفته البشرية وخاصة ابن خلدون، فان آدم سيمث أعطى أهمية كبرى لتقسيم العمل.[١] واستهل كتابه الشهير "ثروة الأمم" Wealth of Nations بعبارة يقرر فيها أن العمل السنوي لكل أمة هو المنبع الذي يزودها بكل ضرورات واحتياجات الحياة التي تنفقها سنويا، وأنة كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمم، وأن إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى ظاهرة تقسيم العمل، وعليه فان تقسيم العمل يرجع إلى صفة كامنة فى الطبيعة الإنسانية وهي النزعة نحو المقايضة والتبادل، أى نزعة الإنسان أن يقاضى الشيء الذي يزيد عن حاجته بشيء آخر يحتاج اليه. وهكذا يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يستند فى التحليل النهائي إلى نزعة طبيعية لدى الأفراد للتحرك بفعل المصالح الشخصية.

ولكن اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد اثناء عملية الإنتاج أى علاقة الإنتاج فى تشابكها مع مستوى تطور قوى الانتاج يكونان معا طريقة أو أسلوب الإنتاج وان العملية الإنتاجية ترتكز على العمل الاجتماعي عندما نستخدم القوة العاملة أدوات ومواد العمل بغرض إنتاج المنتجات المخصصة لإشباع الحاجات الاجتماعية لإفراد المجتمع، فاننا يمكن أن نتعرف من خلال تحليل علاقات الإنتاج والعملية الانتاجة على عدة مقومات لتقسيم العمل، وتحديد من يعمل ومن لايعمل، ومن يتخذ قرارات الإنتاج ومن يقوم بعملية التنفيذ، وكيفية إدارة وأداء طريقة الإنتاج، وكيفية استعمال وسائل الانتاج، وهنا نجد أن تقسيم العمل هو تقسيم يتحدد اجتماعيا من واقع العملية الإنتاجية ولايستند كما يرى آدم سميث إلى نزعة طبيعية لدى الأفراد بواقع المصلحة الشخصية.

يترتب على ذلك أن تقسيم العمل الاجتماعي يفرض نفسه عندما تتطور قوى الانتاج بزيادة خبرة وتأهيل القوى العاملة، وزيادة أدوات العمل التي تستخدمها بما يمكن لها سيطرة أكبر على القوى الطبيعية ويترتب على ذلك زيادة إنتاج العمل أى إنتاج أكبر مع نفس الكمية من قوى الانتاج المستخدمة أو بالعكس إنتاج نفس الكمية من المنتجات عن طريق استخدام أقل من القوة العاملة ووسائل الإنتاج أى أدوات العمل وموارد العمل، وهذا ما يؤدى إلى تحرير جزء من قوى الانتاج تستخدم لإنتاج منتجات أخرى. والنتيجة أن زيادة الإنتاجية تؤدى إلى وجود فائض يزيد عن حاجات الجماعة، وهذا الفائض هو الذي يؤدى إلى فرض تقسيم العمل الاجتماعي وتخصص بعض أفراد الجماعة فى القيام ببعض الأعمال المنتجة والبعض الآخر فى نشاطات اقتصادية أخرى، وهكذا يتم تقسيم العمل بين أفراد الجماعة ويصبح عمل كل فرد جزء من العمل الاجتماعي.

---

[١] حول الفكر الاقتصادى لابن خلدون وأسبقيته عن آدم سميث فى توضيح أهمية تقسيم العمل، أنظر: صلاح زين الدين: دراسات فى تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٧. ص ١٢١.

ومع التطور الاقتصادي واتساع عملية الانتاج وإعادة الانتاج وأخذها الشكل الموسع من خلال عملية التراكم المستمر، فان درجة تقسيم العمل تزداد وتشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، على أن زيادة درجة تقسيم العمل وما يترتب علية من زيادة الانتاج يستلزم من ناحية أخرى ظهور التبادل، فمع ظهور فائض يزيد عن حاجات الجماعة يلزم تبادل هذا الفائض مع الجماعات الأخرى، كما يتضح فى النقطة التالية.

(ب): إنتاج المبادلة البسيط وإنتاج المبادلة الرأسمالى:

فى المراحل الأولى للتطور الاقتصادي حيث محدوديه الحاجات والصغر النسبي للوحدات الاجتماعية مثل القبيلة والعائلة، وبساطة أدوات العمل المستخدمة، كان الانتاج يتم بهدف الإشباع المباشر لحاجات المنتجين وعائلاتهم فى حالة الانتاج الطبيعي، أى يتم الانتاج للمقايضة، أى التبادل الطبيعى، سلعة مقابل سلعة. ونتيجة لعدم وجود فائض يزيد عن حاجات المنتجين فانه يمكن القول هنا أن مشكلة القيمة غير مطروحة، فرغم أن كل منتج يعيش على ناتج عملة، والذي يعد تجسيدا ماديا لقيمة المنتج أى العمل المبذول فيه، فان القيمة لاتظهر إلا فى شكل قيمة استعمال، أى صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة، وان ظروف المجتمع محدودة ونمط العلاقات الاجتماعية بسيط غير معقد. وعدم وجود التبادل الواسع لايسمح بظهور القيمة التبادلية أو قيمة المبادلة.

وفى مرحلة تالية حدث تطور فى شكل الوحدة الاجتماعية واتسع نطاقها، وحدث تطور فى قوى الانتاج وزيادة إنتاجية العمل، مما ترتب علية وجود فائض اقتصادي، أى تحقق زيادة فى الانتاج عن حاجات المنتجين، وقد كان من الضروري أن يتبع ذلك نشأة وتوسيع تقسيم العمل الاجتماعي والتخصص فى الانتاج بين الأفراد وان يؤدى ذلك من ناحية إلى أن ينتج الفرد المنتجات التي تخصص فى إنتاجها بكميات تفوق ما يلزم لإشباع حاجته منها، ومن ناحية أخرى تظهر حاجة الفرد إلى المنتجات الأخرى اللازمة لإشباع حاجاته، ومن هنا يمكن القول أن ظهور الفائض وتقسيم العمل الاجتماعي يترتب عليهما ظهور الانتاج بقصد المبادلة.

وقد عرف المجتمع البشرى فى بداية الأمر نظام المقايضة أى مبادلة السلع والخدمات مباشرة بين الأفراد، ولم يعد الانتاج يتمثل فى الانتاج الزراعي فقط، بل يوجد بجانبه الانتاج الحرفي ويقوم كل منتج بعملية الانتاج ثم يتوجه إلى السوق بغرض مقايضة ما يفيض عن حاجته فى مقابل الحصول على منتجات أخرى لايقوم بإنتاجها ويستخدمها لإشباع حاجاته النهائية أو فى عملية الانتاج.

ولكن ما ان يتطور الاقتصاد حتى تتضح عيوب المقايضة، وعندئذ يستخدم المجتمع وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات وهى النقود، والنقود تؤدى إلى تسهيل تبادل السلع والخدمات وتوسيع نطاق هذا التبادل، وقد ارتبطت النقود بظاهرة التبادل. وعموما فان عملية التبادل تفترض عدة شروط هي أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل، وأن الانتاج يقوم به الأفراد على وجه الاستقلال، وأن الانتاج يتم بقصد المبادلة، وأن الانتاج الذي يصبح سلعة يكون نافعا للآخرين، أى يمثل قيمة استعمال اجتماعية.

هذا وتتم التفرقة فى إطار إنتاج المبادلة بين الانتاج البسيط وإنتاج المبادلة المعمم الرأسمالى كما يلى:

(١) إنتاج المبادلة البسيط:

لما كان المنتجات تعتبر نتاج لعملية العمل الاجتماعى فانها أيضا تأخذ الطابع الاجتماعى، كذلك تعتبر عملية توزيع هذه المنتجات على الذين ساهموا فى العملية الإنتاجية ذات طبيعة اجتماعية يحددها شكل وكيفية هذه المساهمة. ويتخذ التوزيع صورا مختلفة من خلال التطور التاريخى للمجتمعات أهمها تبادل المنتجات، وإذا كان الانتاج والتوزيع مخصصا لإشباع الحاجات المباشرة أى الاقتصاد الطبيعي، وان هذه الحاجات الملموسة هي التي تحدد أهداف النشاط الاقتصادى، فإننا نكون بصدد نشاط تقليدى لايظهر فيه التبادل كظاهرة اجتماعية، وهنا تصبح المنتجات التي تتم مبادلتها سلعا أو الإنتاج السلعى، وذلك يستلزم توافر ظروف تاريخية خاصة، فلكي يصبح منتج ما سلعة يجب ألا يكون انتاجة بهدف الاشباع المباشر لحاجات من انتاجة كما صاحب ذلك تطور فى شكل السلعة التى يتم اختيارها كمقياس تقاس به قيم السلع الأخرى التى يتم مبادلتها من سلعة معينة مثل القمح أو الحديد أوالحرير، إلى سلعة يصبح لها قيمة ذاتية ويقبلها الجميع فى المبادلة ويمكن مبادلة كل السلع بالنقود، وهذا ما يترتب علية تسهيل وتوسيع نطاق عملية التبادل.

وفى إطار إنتاج المبادلة البسيط تتمثل عملية المبادلة فى التخلي عن السلعة مقابل النقود، ثم استخدام النقود فى شراء سلعة أخرى يستخدمها بائع السلعة الأولى فى اغراضة الاستهلاكية أو الانتاجية وتأخذ المبادلة إذن الشكل التالى:

سلعة ــ نقود ــ سلعة

والتبادل لايتم إذن إلا بأن يفسح المجال لتطورين متعارضين يتمم احدهما الآخر، تطور أو تحول السلعة الى نقود، ثم تطور النقود مجددا من نقود الى سلعة، أن هذين التطورين للسلعة يعرضان فى أن واحد. من وجهة نظر مالك السلعة عملية البيع أى تبادل السلعة مقابل نقود، والشراء أى تبادل النقود مقابل السلعة ومجموع هاتين العمليتين تؤلف البيع فى سبيل الشراء.

(٢) إنتاج المبادلة المعمم الراسمالى:

عندما يتطور الانتاج السلعى ويتسع نطاق التبادل لمنتجات العمل الاجتماعى يتم تحرير المنتجين من الحدود الضيقة والضرورية الملازمة للتبادل البسيط لمنتجاتهم، ولكن ذلك لايتم إلا عن طريق سلسلة من التغييرات الجوهرية فى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج تبلغ ذروتها فى ظل الانتاج الراسمالى، والذى فيه تكون وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة لطبقة معينة فى المجتمع هى فئة الرأسماليين، أما بقية أفراد المجتمع والذين يمثلون الغالبية فلا يملكون سوى قوة عملهم والتى تصبح هى الأخرى سلعة تباع وتشترى. ويتميز هذا النوع من الانتاج بالوحدات الانتاجية الكبرى أى المشروع الرأسمالى، والتى تستخدم إعداد كبيرة من العمال وفنون انتاجية متطورة، كما أن الصناعة تصبح النشاط الاقتصادى الرئيسي للمجتمع، وتتمثل الغاية الرئيسية من الانتاج فى تحقيق الربح النقدي، ويصبح السوق وحركات الأثمان هى المنظم والمنسق الرئيسي لهذا الانتاج، ويتم التبادل بصفة أساسية فى الحياة الاقتصادية. وفى النظم الاجتماعية السابقة على الرأسمالية يشكل الانتاج السلعى جزء من الانتاج، ولكن الانتاج كله فى ظل الرأسمالية يصبح إنتاج سلعي حيث أن مايميز طريقة الانتاج الرأسمالية بصفة خاصة هو إنتاج فائض القيمة بوصفه الهدف المباشر لعملية الانتاج ودافعها، وتأخذ المبادلة الشكل التالى:

نقود ـــ سلعة ـــ نقود

وتتمثل المبادلة فى تركز عمليات البيع والشراء، ويكون الهدف هو قيمة المبادلة وليس قيمة الاستعمال، وعن طريق التخلي عن النقود أولا فى سبيل الحصول على السلع فى شكل وسائل الانتاج وقوة العمل، ثم التخلي عن السلع مقابل النقود والتى تزيد عن مقدار النقود الأصلى، وتمثل الزيادة مقدار الربح المحقق، أو فائض القيمة.

وعموما فى هذا النوع من الانتاج السلعى المتطور فى ظل النظام الرأسمالى يتم الانتاج فى أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعى والتى تتم على ثلاث مراحل:

<u>فى المرحلة الأولى</u>: يظهر الرأسمالى صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدى كمشترى للسلعة، فهو يشترى وسائل الانتاج والقدرة على العمل. والنقود التى تحول الى السلع لاستعمالها فى إنتاج السلع، تلك هى مرحلة تحول رأس المال النقدى الى رأس المال الانتاجى.

<u>وفى المرحلة الثانية</u>: يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة، أى مرحلة استخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، وتتم عملية التفاعل فى داخل المشروع، ويكون مؤداها إنتاج السلع بقصد طرحها فى السوق. فى هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس مال سلعى أى يأخذ شكل السلع.

<u>وفى المرحلة الثالثة</u>: يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح المتجسم فى قيمة جزء من الناتج، والذى خلق فى اثناء المرحلة الثانية، وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة تلك هى مرحلة تحويل رأس المال السلعى الى رأس مال نقدى.

وفى اطار انتاج المبادلة المعمم، وحيث يصبح الانتاج فى معظمة انتاج سلعى، فان جوهر تبادل السلع يتمثل فى تحديد قيمة هذه السلع أى قيمة المبادلة، أى قدرة السلعة على أن تتبادل مع غيرها من السلع. كما يترتب على هذا الانتاج وجود قوانين اقتصادية تحكم وتحدد مسار العملية الاقتصادية، وهى قوانين موضوعية بمعنى أنها خاصة حقيقية وواقعية تميز العملية الاقتصادية، وذات طابع تاريخي ترتبط بالشكل الاجتماعى للإنتاج. ومن أهمها قانون القيمة وقانون تداول النقود، فحيث يوجد الانتاج السلعى والذى أخذ شكله المتطور فى ظل الرأسمالية يسرى قانون القيمة بل ويصبح هذا القانون الأساسى للعملية الاقتصادية بأكملها، على أساسه تتحدد علاقات التوزيع والتى نجد تعبيرا عنها فى قوانين التبادل وقوانين السوق، وقوانين تكون الثمن وقوانين تداول النقود. كما يرتبط هذا القانون، بل ويحدد الى درجة كبيرة، بقوانين الانتاج واعادة الانتاج، وقوانين تنظم عملية العمل الاجتماعى،والقوانين التى تحدد كيفية توزيع الناتج الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويمكن القول أن علاقة الانتاج فى تشابكها مع مستوى تطور قوى الانتاج فى ظل نظام اجتماعي معين تمثل أساس التعرف على مختلف القوانين الاقتصادية التى تحكم العملية الانتاجية والتوزيعية، ومن بينها قانون القيمة الذى يعتبر القانون الأساسى للإنتاج السلعى.

وعلى ذلك يمكن أن نصل الى نتيجة مؤداها أنه مع تطور الشكل الاجتماعى للإنتاج الى أن يصل الى الانتاج السلعى المتطور فى شكل انتاج المبادلة المعمم أو الرأسمالى تفرض مشكلة القيمة نفسها كمشكلة محورية تحدد الى درجة كبيرة مسار العملية الاقتصادية بأكملها، كما أنها تمثل نقطة

الارتكاز الأساسية بالنسبة لصرح النظرية الاقتصادية عموما. وقانون القيمة ذو تاريخ يرجع الى الوقت الذى ظهر فيه الانتاج السلعى ومعه القوانين الاقتصادية المرتبطة به.

وبالرغم أن القيمة التاريخية لمقولة القيمة أوسع من مقولة النظام الاجتماعى الرأسمالى، إلا أن هذه المقولة لاغنى عنها لفهم الرأسمالية، نظرا لأن الانتاج كله فى ظل الرأسمالية هو انتاج سلعى، كما أن طرح مشكلة القيمة هو فى الواقع البحث عن أساس تنظيم الانتاج وتوزيع الناتج فى ظل انتاج المبادلة فى تطوره التاريخى، والقيمة إذن هى ظاهرة تنتمي الى الانتاج السلعى، أى انتاج المبادلة، وتعتبر القانون الأساسى اوالمشكلة المحورية فى ظل اقتصاد المبادلة الراسمالى، وفى علاقات التبادل تأخذ القيم شكل قيمة المبادلة؛ وإذا ما تم التعبير عن القيمة بوحدات نقدية فإننا نكون بصدد الثمن أى التقدير النقدى لثمن السلعة، وعلى ذلك فان مشكلة الثمن لاتطرح إلا فى ظل اقتصاد المبادلة.

المطلب الثانى: عناصر الإنتاج:

لكي تتم العملية الإنتاجية بالصور المختلفة السابق ذكرها لابد من توافر العناصر التي تمكن من إنجازها. ويطلق الاقتصاديون علي هذه العناصر اسم عناصر أو عناصر الإنتاج. وقد قسموها في بعض الحالات إلي أربعة عناصر هي: العمل والأرض ورأس المال والمنظم، وفي حالات أخري أدمجوا المنظم أو التنظيم مع العمل بحيث أصبح عدد عامل الإنتاج ثلاثة هي: العمل والأرض ورأس المال. وقام فريق ثالث بإضافة الأرض إلي رأس المال بحيث أصبح عدد عناصر الإنتاج في رأيهم اثنين هما العمل ورأس المال. ونقوم فيما يلي بإعطاء نبذة سريعة للتعريف بكل عنصر من عناصر الإنتاج الأربعة: العمل والأرض ورأس المال والتنظيم.

أولا: عنصر العمل:

إن العمل هو العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية إذ بدونه يتعذر إيجاد رأس المال من ناحية ولايتم إنتاج السلع والخدمات من ناحية أخري. ومصدر الأيدي العاملة هو السكان ويتم تأهيلهم للقيام بالعمليات الإنتاجية عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل المهني. وإلي حوالي أواخر القرن الثامن عشر كان العمل هو القوة المستخدمة في الإنتاج دون وجود آلات ومعدات تذكر للمساعدة في العمليات الإنتاجية. ولذلك كانت الأيدي العاملة تعمل لساعات طويلة قد تزيد علي ١٢ ساعة في اليوم. وعند بداية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر احتاجت العملية الإنتاجية إلي المزيد من العمال مما دفع إلي توظيف النساء والأطفال الذين يقل أعمارهم عن ١٤ سنة. وكانت ظروف العمل قاسية وغير صحية. إلا أنه مع تقدم المجتمعات البشرية وانتشار اعتبارات العدالة الاجتماعية زاد الاهتمام بظروف العمل وإتاحة الأحوال الملائمة للعمال. ولذلك فإن دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج يشتمل علي عدة اعتبارات إلي جانب الاعتبارات الاقتصادية. ومن هذه الاعتبارات جوانب قانونية واجتماعية ونفسية. وهذه الاعتبارات هامة ورئيسية ولاتقل حيوية عن الجوانب الاقتصادية. إلا أنه نظراً لما يتسم به العصر من تخصص وأننا نقوم بدراسة الاقتصاد فإننا نعالج أساسا الاعتبارات الاقتصادية، ولكن يجب التنبيه إلي أهمية الجوانب الأخري.

وعند دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج فإنه يراد معرفة الجوانب التي تحدد عرض العمل والطلب عليه وكيفية تحديد الأجور واختلافها من مهنة إلي أخري، والتنظيمات التي تحكم

علاقات العمل مثل نقابات العمال وغيرها وسنكتفي بالإشارة إلي بعض هذه الجوانب حيث أن دراسة اقتصاديات العمل تشكل موضوعاً متكاملاً يستغرق مقرراً بأكمله.

ومن المعروف أن العمالة في الماضي كانت تتم عن طريق العبيد والرق إلي أن تم القضاء علي نظام الرق واعتباره أحد الأنظمة غير الخلقية التي دعا المفكرون إلي القضاء عليه. وكان إلغاء الرق والعبودية أحد العناصر الأساسية التي أدت إلي ظهور سوق العمل بصورته الحديثة.

أما العنصر الثاني الرئيسي الذي ساهم في تكوين هذه السوق فهو زيادة عدد الأشخاص العاملين في مقابل أجر. فبعد أن كان الأفراد يعملون في أعمال يمتلكونها ويديرونها لحسابهم زاد عدد العاملين بمرتبات وأجور ومن ثم ظهرت الحاجة إلي توافر سوق منظمة للعمل. وغني عن القول أن عدد من يعمل في مقابل الأجر في الوقت الحاضر يفوق كثيراً عدد الذين يعملون لحسابهم الخاص. ويكفي أن تدلل علي هذا بالنظر إلي عدد العاملين بالحكومة والمصانع والشركات.

ولعل أحد الأسباب التي أدت إلي تزايد عدد العاملين في مقابل أجر هو زيادة التخصص وتقسيم العمل. فقد أصبح الإنسان لاينتج إلا عدداً قليلاً جداً من السلع التي يستهلكها. بل أنه في كثير من الأحيان ينتج سلعا لايستهلكها علي الإطلاق. وإذا شئنا الدقة فيجب القول بأن الفرد لاينتج إلا جزءاً صغيراً من الأجزاء الداخلة في إنتاج سلعة واحدة. وأدي ذلك إلي طول الفترة التي تمضيها المواد الخام في هذه الصورة إلي أن تتخذ شكل السلع النهائية. كما أن أحد أسباب ذلك هو زيادة حجم الوحدات الإنتاجية زيادة كبيرة بالمقارنة بما كانت عليه في الماضي. أو بمعني آخر أن ظهور شركات المساهمة وما تحتاج إليه من رأس مال كبير يعجز فرد أو عدد قليل من الأفراد عن توفيره دفع إلي زيادة عدد العاملين بأجر، أى أن انفصال الملكية عن العمل حدثت جزئياً بسبب كبر حجم الأموال المستثمرة في الوحدات الإنتاجية في الوقت الحاضر.

<u>ثانيا: عنصر الأرض:</u>

والعنصر الثاني من عناصر الإنتاج هو الأرض أو الطبيعة. ومن الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا العنصر اهتماماً كبيراً الاقتصادي الانجليزى ريكاردو الذي نشر كتاباً شهيراً في عام ١٨١٥. ولقد عرف الأرض علي أنها "قوة الطبيعة غير القابلة للتدمير". ويقصد بذلك أن الأرض قد خلقها الله تعالي وأن عرضها معروف ويمكن استغلالها لأي عدد من السنوات المقبلة.

وكما نعلم فإن الأرض ضرورية لأي نشاط من الأنشطة الإنتاجية. فهي تستخدم في مجال الزراعة ولا يمكن إنتاج المحاصيل بدونها إلا علي نطاق ضيق جداً فيما يعرف باسم الزراعة بدون تربة. ولا تحتاج أهمية الأرض للزراعة إلي تفصيل أكبر. وفي مجال الصناعة والخدمات لابد من الأرض لإقامة المشروعات والتسهيلات المختلفة.

وإذا رجعنا إلي تعريف ريكاردو للأرض نجد أن التقدم العلمي قد أدخل تعديلات جوهرية عليه بحيث تحتاج إلي تعريف جديد كلية. فمن المعروف أن الإنسان يستطيع تسمير الأرض الزراعية وذلك عن طريق إهمال الصرف فتزداد درجة ملوحة التربة بحيث يتعذر استخدامها في الزراعة. كذلك من الممكن أن يضيف الإنسان إلي الأراضي الزراعية المتاحة أراضي جديدة عن طريق الاستصلاح

والتسميد مما يزيد من مساحة الأراضي أفقياً، أى عن طريق زيادة الرقعة القابلة للزراعة، أو رأسيا عن طريق رفع إنتاجية الأرض المنزرعة فعلاً.

وعلاوة علي ما سبق تشتمل الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج علي ما يوجد في باطن الأرض من ثروات معدنية وتعدينية. وفي هذا الصدد نستطيع التمييز بين الموارد المتجددة والموارد القابلة للنفاذ. والموارد المتجددة هي التي تتجدد باستمرار فالأرض الزراعية علي سبيل المثال تعتبر مورداً متجدداً يمكن استخدامه آلاف السنين طالما أحسن العناية بها. أما البترول الموجود في باطن الأرض فهو مورد قابل للنفاذ حيث أن الكمية الموجودة منه في بئر تم اكتشافه تكون معروفة ومحددة. وإذا تم استخراجها فإنه لايمكن أن يوجد غيرها في ذات البئر.

ويشغل هذا الموضوع أذهان الاقتصاديين والسياسيين في الوقت الحاضر ويري البعض، ويطلق عليهم اسم أنصار حدود النمو، أن الموارد الطبيعية سينتهي بها الأمر إلي النفاذ، ومن ثم سيكون مصير العالم هو الدمار. ويطالبون بوقف النمو الاقتصادى القائم على استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، ومضاعفة الجهود المبذولة من أجل المحافظة علي الرصيد الموجود حاليا من الثروات الطبيعية، وخاصة المعادن كالنحاس والقصدير والبترول وغيرها.

أما البعض الآخر فيعارض الآراء السابقة ويري أنه بالرغم من زيادة استهلاك هذه الموارد إلا أن الاحتياجات المؤكدة الموجودة في العالم في تزايد مستمر عن طريق الاكتشافات الجيدة. هذا فضلاً عن الأماكن التي لم تمس إلي الآن ومنها علي سبيل المثال قاع المحيطات والبحار والذي يعتقد أنها غنية جداً بهذه الموارد.

ولعل وجهة النظر الأقرب للصحة هي أن العالم وخاصة العالم الصناعي يبذر في استخدام الموارد بطريقة غير اقتصادية. ومن ثم فإن عليه أن يحسن استعمال هذه المواد الخام. ومن الناحية الأخري نري أن التقدم التكنولوجي والاختراعات العلمية تعمل علي إيجاد مواد بديلة بالإضافة إلي الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية في كل وحدة منتجة من السلع عن القدر الذي كان يستخدم في الماضي. وهذا كفيل بزيادة المعروض من هذه الموارد علي مر العصور. ولهذا فمن الأفضل بدلاً من توقف العالم عن السعي نحو التقدم أن يكون هناك جهد نحو الرقي والازدهار بدون تبذير أو إسراف في استخدام الموارد.

وإذا تحدثنا عن الأرض الزراعية فإننا نستطيع القول بأنه يوجد اختلاف بين الأراضي المختلفة من ناحية درجة الخصوبة، وهذا مما يؤثر علي عائد الأرض الزراعية أو الريع الذي نتحصل عليه، وذلك علي النحو الذي سنبينه عند الحديث عن نظرية التوزيع.

ثالثا: عنصر رأس المال:

المقصود برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج هو الأشياء التي تشترك في العملية الإنتاجية مع العناصر الأخري بحيث تجعل الناتج أكبر حجماً مما كان سينتج بدونها. ومن أمثلة ذلك الفأس التي يستعملها الفلاح، اذا زرع بدونها فلا شك أنه لن يستطيع زراعة ذات القدر من الأرض، وإذا استخدم الآلات الزراعية ستزيد الانتاجية الزراعية بحجم ومعدلات أكبر. وينطبق ذلك على الكثير

من مجالات الإنتاج، كما أنه في بعض المجالات قد يتعذر الإنتاج كلية بدون هذه الأشياء مثل المولدات في حالة إنتاج الكهرباء.

ويمكن تقسيم رأس المال إلي قسمين رئيسيين هما: رأس المال الثابت ورأس المال العامل، ويشتمل النوع الأول من رأس المال علي المباني والمعدات والآلات ووسائل النقل وما شابه ذلك. أما رأس المال العامل فهو عبارة عن مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الإنتاجية مثل المواد الخام والوقود.

ونستطيع أن نري دور رأس المال في الإنتاج بالإشارة إلي قصة روبنسون كروزو كفرد يعيش منعزلا فى جزيرة، أو قصة حي بن يقظان، حالة مجتمع يتكون من فرد واحد. فاذا كان يعيش علي الصيد وكان يصيد السمك بيدية، فإن حصيلته من السمك ستكون محدودة. أما اذا توقف عن الصيد بعض الوقت كيوم أو نحوه واستغل هذا الوقت لنسج شبكة، وهي رأس المال في هذه الحالة، فإن حصيلته من الصيد لابد وأن تزيد. وامتناع حي بن يقظان عن الصيد من أجل نسج الشبكة عبارة عن الادخار اللازم لتكوين رأس المال. ويتضح من هذا المثال أن تكوين رأس المال يقتضي الادخار أولاً. ومن هنا تظهر أهمية الادخار لدول العالم الثالث حتي تستطيع زيادة رأس مالها وإنتاجها.

ونجد في الوقت الحاضر أن عنصراً رئيسياً لبناء رأس المال المناسب وتكنولوجيا الإنتاج الملائمة هو الإنفاق علي البحوث والتطوير Research and Development ويشار إليها اختصاراً بالحرفين R & D، والتي تعتبر مصدراً أساسياً لضغط التكاليف عن طريق إيجاد الاكتشافات الجديدة سواء بالنسبة لطرق إنتاج السلع بآلات جديدة أو إنتاج السلع بمستلزمات إنتاج أرخص، أو الاقتصاد في المواد الأولية، أو غير ذلك من الوسائل التي تعمل علي زيادة الإنتاج وخفض التكاليف.

ويرتفع بشكل كبير انفاق الدول الصناعية على جهود البحوث والتطوير، ولذلك تبقى فى حلبة المنافسة العالمية وكمصدر لمعظم الابتكارات والاختراعات الصناعية الجديدة، ولعل هذا هو أحد أهم أسباب تقدمها. ولذلك يجب أن تهتم الدول النامية بجدية الإنفاق علي البحوث والتطوير، حتي تعمل علي إيجاد التكنولوجيا الملائمة لها في العملية الإنتاجية.

ويدخل رأس المال في العمليات الإنتاجية في كافة الأنشطة الزراعية والصناعية وغيرها. ومن أمثلة رأس المال في الزراعة الجرار وآلات الري. وفي الصناعة الآلات ومعدات النقل، وهكذا.

<u>رابعا: عنصر التنظيم:</u>

وقد اقترح ألفريد مارشال اضافة هذا العنصر الرابع. ويقوم المنظم بتجميع وتنسيق خدمات العناصر الثلاثة الأخري التي تتم بها العملية الإنتاجية، وهو العقل المفكر وراءها. وأهم وظائفه هي تحمل المخاطر وفي ظل المشروع الفردي يكون هو أيضا صاحب رأس المال. أما في الوقت الحاضر، وبعد انفصال الملكية عن الإدارة فليس من الضروري أن يمتلك المنظم رأس المال، وفي هذه الحالة يسهم هذا العنصر بتنظيم العملية الإنتاجية.

وقد أسند شومبيتر إلي هؤلاء المنظمين دوراً رئيسياً في احداث التنمية الاقتصادية، حيث أنهم مصدر التجديد والاختراع ويقوم علي أكتافهم التقدم الاقتصادي في المجتمع. وسنري عند الحديث عن

التوزيع أن هذا العنصر يحصل علي عائد إلا أن الاقتصاديين اختلفوا في تفسير الأسس التي يستند إليها في إعطاء المنظم نصيب من الناتج.

المطلب الثالث: خصائص العملية الانتاجية في العصر الحديث:

أولا: التخصص وتقسيم العمل:

تتميز العملية الإنتاجية في الوقت الحاضر بالتخصص وتقسيم العمل. ويسمح التخصص بقيام كل فرد باستخدام قدراته وميوله أفضل استخدام. ومن المعروف أن الأفراد يختلفون فيما بينهم لأسباب اما وراثية وإما مكتسبة. ويقتضي حسن استخدام وقتهم والإفادة بهم في المجتمع أن يعملوا في مهن ووظائف مختلفة. وإذا لم يكن هناك هذا التخصص تقسيم العمل فإنهم جميعاً سيقومون بذات الأعمال وبالتالي لايحصل المجتمع علي أقصي ما يمكن من الإنتاج. ومن الناحية الأخري أن هؤلاء الأفراد لن يشعروا بميولهم بالعمل في المجالات التي تلائمهم بدرجة أكبر.

وعلاوة علي ذلك يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلي زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. وقد أشار إلي ذلك آدم سيمث بمثال تقليدي يتعلق بصناعة الدبابيس. فبدلاً من أن يقوم العامل بكافة العمليات الإنتاجية فإنه يتخصص في جزء فقط من العملية الإنتاجية. ويؤدي هذا إلي زيادة الإنتاج عن طريق: أولاً: إقلال الوقت الضائع في الحركة نتيجة للانتقال من مكان إلي آخر. وثانياً: أن العامل يتقن العمليات التي يقوم بها بدرجة تمكنه من إنتاج كمية أكبر.

ثانيا: الإنتاج الكبير:

يتسم الإنتاج الحديث بكبر الحجم وكبر الوحدات الإنتاجية التي تقم به. ويرتبط هذا بالتخصص وتقسيم العمل إذ يصاحب هذا انخفاض في تكاليف الإنتاج فضلاً عن عدم إمكان إنتاج بعض أنواع من السلع بدون هذا الحجم الكبير من المشروعات.

وتتحقق الوفورات في الحجم الكبير نتيجة للاقتصاد في استخدام مستلزمات الإنتاج وهذه تسمي بالوفورات الفنية. كما تنخفض تكاليف الإنتاج نتيجة إمكان الحصول علي الخامات بسعر أقل للوحدة عند شراء كميات كبيرة منها وهو ما يعرف بالوفورات التجارية وكذلك قد تنخفض تكاليف إنتاج الوحدات الكبيرة بسبب زيادة قدرتها علي المقامة في تسويق منتجاتها وهيما تعرف باسم الوفورات التسويقية. كما قد تحصل الوحدة الكبيرة علي وفورات تمويلية، أى أنها تحصل علي تمويل لأنشطتها المختلفة بتكلفة أقل من تكاليف المنشآت الصغيرة. هذا بالإضافة إلي حصول الوحدات الكبيرة علي أحدث الأساليب في الإنتاج وقدرتها علي الإنفاق علي البحث والتطوير التي تعود عليها بالنفع الوفير.